

تجديد الفكر العربي في الساحات والشوارع

علي محمد فخرو

المنامة



في أبراج عاجية، تلوكها السنة البورجوازية المتنعمة، وإنما أصبحت شعارات ترددها ملايين الحناجر في ساحات وشوارع مدن عربية كبرى مثل، بيروت وبغداد وعاصمة الجزائر والخرطوم. فشعار اللطائفية، ومعه التححر الفكري والنفسي من هيمنة علاقات القوة من قبل رجالات طاغية الدين والمذهب، يصرح به عاليا الأب والجد والشاب والطفل، وتزغرد به نغما حلوا حناجر الحدة والام والابنة.

الغاء الخاصصة

وشعار إلغاء الخاصصة السياسية والمالية، بين متنفذي القبائل والعشائر والعائلات والأحزاب والساكر، ترفعه تلك الحناجر في وجه من كانوا يستغلونهم وينهبون أموالهم، من خلال خطابات الكذب والتملق المنافق والسلب بالعواطف. والرفض التام لإصلاحات الجزئية المظهرية،

عبر عشرات العقود من السنين كتبت الألوф من الكتبت، وعقدت الألوф من المؤتمرات، من أجل تجديد الفكر العربي، محتوى ومنهجاً في التفكير الجديد، لكن تلك الجهود ظلت محصورة في دوائر النخب العربية المثقفة واهتماماتها، لقد فشلت تلك النخب في جعل تلك التجديد تياراً عاماً يتبناه المواطنون العاديون وينشرونه

في ما بينهم على نطاق واسع، ونحجزه من حركات وفورات الربيع العربي، ينحت شباب وشابات الأمة العربية، بملابئهم الصاخبة الغاضبية، ينحتون في الواقع العربي أفكار التجديد وقبولها من قبل تلك الملايين، ومن ثم يوصلونها إلى المواطن العادي، ما عادت مسألة الخروج على الفكر السائد، والثورة على ممارساته، تقع

فؤاد مطر

بيروت



نتيجة الاستكبار الفارض سطوته على أي تخريجة لإصلاح ما يجب إصلاحه في لبنان، لم يكتب للحدث المعرفي السنوي الذي هو معرض الكتاب أن يتم في الموعد المحدد آخر نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 بامل عقده آخر فبراير/ شباط 2020 وأضيع على اللبنانيين وغيرهم التجوال كما كل آخر شهر من العام على عشرات أجنحة دور النشر اللبنانية والعربية يختارون منها ما من شأنه إثراء المعرفة، كما يخشرون للأولاهم من الكتب ما يمنحهم روح القراءة وباللغة العربية التي تتراجع بعض الشيء تحت وطأة وسائل المعرفة والتسلياة الإلكترونية. كما أضع على عالم النشر في لبنان الأمل في إستعادة حيويته وهو الذي كان من خلال 618 دار نشر مسجلة رسمياً يرفد العالم العربي على مدى نصف قرن من العسسينات بالوَف العناوين المؤلّفات في الأدب والثقفة والعلوم فضلاً عن ريادةته في ترجمة ما

نتيجة الاستكبار الفارض سطوته على أي تخريجة لإصلاح ما يجب إصلاحه في لبنان، لم يكتب للحدث المعرفي السنوي الذي هو معرض الكتاب أن يتم في الموعد المحدد آخر نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 بامل عقده آخر فبراير/ شباط 2020 وأضيع على اللبنانيين وغيرهم التجوال كما كل آخر شهر من العام على عشرات أجنحة دور النشر اللبنانية والعربية يختارون منها ما من شأنه إثراء المعرفة، كما يخشرون للأولاهم من الكتب ما يمنحهم روح القراءة وباللغة العربية التي تتراجع بعض الشيء تحت وطأة وسائل المعرفة والتسلياة الإلكترونية. كما أضع على عالم النشر في لبنان الأمل في إستعادة حيويته وهو الذي كان من خلال 618 دار نشر مسجلة رسمياً يرفد العالم العربي على مدى نصف قرن من العسسينات بالوَف العناوين المؤلّفات في الأدب والثقفة والعلوم فضلاً عن ريادةته في ترجمة ما



حسن الياسري

بغداد

لقد تطرقنا في الجزء الأول إلى ذكر أدلة وحجج الرأي الداهي في وجوب تقديم استقالة رئيس الوزراء إلى مجلس النواب لغرض التصويت عليها، أو تقديمها إلى رئيس الجمهورية، ونكرنا أن هذه الحجج يمكن أن تضح عبر جهتين. وقد تناولنا الجهة الأولى التي عرضتها فيها اثنتين من الحجج ورددناهما، وهما المتعلقةان بغياب أو سكوت النص الدستوري عن ذكر الجهة التي تقدم إليها الاستقالة، وقيداس حكم الاستقالة على القواعد العامة في القانون الإداري وقانون الخدمة المدنية. واليوم سنتطرق إلى الحجة الثالثة لمناقشتها والرد عليها.

ثالثاً: قياس حكم الاستقالة على الإقالة وسحب الثقة؛ وهنا شكك العبرات، ويزداد لنا من الواقع الدستوري في العراق. فلو تزلنا عن كل ما مضى في الفئرتين السابقتين (أولاً وثانياً) من استدلال الرأي المخالف المشار إليهما في الجزء الأول واكتفينا بهذه الفقرة ففسب -ثالثاً- المتعلقة باستدلالهم؛ لكان ذلك يُمثل وحده طامةً في الفكر

القابلة للانتكاسة بعد هبوء الصخب الجماهيري، هو ممارسة لعقيلة الشك، ولتجنب اللدغ من الجحر نفسه مرات ومرات، فالناس ما عادوا يامنون باستقالة هذا الرئيس أو ذاك الوزير، فكرهم الجديد يؤمن بأن التغيير الجزري الشامل هو وحده الصادق والقادر على تغيير الحاضر وبناء المستقبل. إنه فكر مستقبلي نائر على الفكر الماضي المتخائب، وعلى فكر الحاضر الملثم يالف قناع انتهازى شيطاني. وبالطبع فإن شعارات توفير الخدمات الاجتماعية، من صحة وتعليم وعمل ومسكن لائق وغذاء بأسعار معقولة، وكحق من حقوق المواطننة، بدلاً من احتيارها منح عطف من هذا القائد أو ذاك، أو كمارسات أيوية للرعية والإبناء، دليل انقلاب فكري تجديدي بالنسبة لفاهيم العدالة الاجتماعية

في ما بينهم على نطاق واسع، ونحجزه من حركات وفورات الربيع العربي، ينحت شباب وشابات الأمة العربية، بملابئهم الصاخبة الغاضبية، ينحتون في الواقع العربي أفكار التجديد وقبولها من قبل تلك الملايين، ومن ثم يوصلونها إلى المواطن العادي، ما عادت مسألة الخروج على الفكر السائد، والثورة على ممارساته، تقع

الاستقرار المملكة. ومن قبل انعقاد الدورة المقبلة لمعرض الكتاب في الرياض تتواصل الطفرة المعرفية بكل ملامحها التي أخرها وليس أخيرها عضوية في المجلس التنفذي بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو).

كما أن المملكة وعلى نحو ما افاد به وزير الثقافة بدر بن عبدالله بن فرحان على موعد مع خطوة متقدمة من خلال مبادرة مسك الكتب إحدى رموز معالم التطوير رؤية 2030 على نحو الشمولية التي يريدها لها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وتتمثل تلك الخطوة بنشر مئة عنوان في شتى حقول المعرفة. وهو ما لفت في هذا الإصرار أن هذه الخطوة ما

دامت ليست ربحية وتأخذها على أعقابها المرجعية الثانية في الدولة وبما يمله رمزها الأمير محمد من حيثية وحرص على الإنجاز، فإنها ستفتح المجال أمام الألوф الذين يتطلعون إلى القراءات النوعية لكن ارتفاع أسعار الكتب في كل من العراق والسعودية واليمن لا تبسر الأمر أمام من يؤسس في منزلة مكتبة خاصة تحوي العناوين المختارة بعناية وفي معظم مجالات المعرفة، هذا إلى أن هذه المئة عنوان ستلها مئة أخرى بل ومئات وذلك لأن أفاق الطفرة الثقافية والمعرفية التي تشمل العلوم والفنون والطب والترات والسياسة والأثار رجحة. كما أن التطوير أيا كانت هويته لا

وهؤلاء ليؤكد مرة أخرى عدم الإحاطة بأحكام الدستور. وهو ناجم أيضاً مما ذكرناه آنفاً من قيامهم بقياس القواعد العامة في فروع القانون الأخرى على أحكام الدستور؛ وهو باطل كما اتضح آنفاً.

2- ثمة فرق كبير بين الاستقالة وسحب الثقة؛ من حيث الأسباب والنتائج؛ فلا الأسباب بينهما متشعبة، ولا النتائج والآثار المترتبة عليهما متحدة. وكنت أخال أن هذا الفهم فهم بدهي لدى الجميع، ولكن اتضح أن الأمر خلاف ذلك، وما زال الكثيرون لا يميزون بينهما!! ولإيجاز شديد، تخني عملية سحب الثقة أن البرلمان الذي سبق أن منح الثقة للحكومة لتفويض مناصحها الحكومي وتحقيق مصالح الشعب، لم يعد راضياً بسياساتها، ولا مقتنعاً بجدارتها ببقاء الثقة الممنوحة لها؛ فيسعى عبر الألوф الدستورية لساعتها وإسقاطها دستورياً؛ وإنذاك يقوم باستجواب رئيسها تصديداً لسحب الثقة منه. وعندما يقرر سحب الثقة من الأخير يعني ذلك سحب الثقة من جميع أعضاء الحكومة -الوزراء-؛ فينتهي لعدم تمكنها من إيجاد صيغة مقنعة للبرلمان للخروج من الإتحاد، ومن قبلهما استقالت (مارغريت تاتشر؛ بعد الرفض الشعبي لسياسة الحكومة في فرض الضرائب.. وهكذا العشرات بل المئات من الأمثلة والحالات التي حدثت بهذا الصدد في الأنظمة البرلمانية، وما لا يخفى على المتابع والمختص. من هنا تعد الاستقالة تعبيراً عن موقف سياسي لرئيس الحكومة، وسلحاً أيده ضد منائويه؛ وبهذا التصوف تغدو سلوكاً

والمساواة، والتوزيع العادل للثروة.

قانون انتخابي

ورفع شعار وجود قانون انتخابي عادل، ممثل لكل مكونات المجتمع، كمواطنين متساوين في اختيار السلطة التشريعية، هو قفزة فكرية للانتقال إلى ديمقراطية شعبية قابلة للمساءلة والمحاسبة. ما عاد فسكر الملايين يقبل بالبرلمانات المظهرية الخاضعة للسلطة التنفيذية أو للقيادة السياسية الحاكمة، ما يهمنا هو الوصول إلى نتيجة مفادها أن تلك الشعارات، وغيرها كثير، ليست فقط شعارات مطلوبة معيشية، وإنما هي أيضاً ممارسة لعقلانية تحليلية نقدية، تعلمت من إخفاء وخطايا الماضي، بحيث أصبحت تطرح أفكاراً جديدة، وتتجهج أساليب جديدة في ممارسة تفعيل تلك الأفكار. ما يهمنا أيضاً الانتشار الهائل

يُختصر بمدة زمنية. ثم إن هذه الخطوة المقبلة المحتملة مسك الكتب ربما تؤسس بعد التعامل مع دور نشر عالمية ذات سمعة في جديداً ما تنشر من كُتب تحولي المؤسسة التي أراها الأمير محمد بن سلمان وتلقى إهتماماً نوعياً من جانبه، إلى أن تكون هنالك نشر بالمقابل من جانب دور النشر الأجنبية المؤلّفات تصدر بالعربية خصوصاً أن في العالم العربي صفوة من المفكرين الذين يترى نغم مسك الكتب لهم شحذ همهم وتكريمهم على إنجاز أعمال تفيد الأمة عند ترجمتها إلى لغات أجنبية، ويكف لا يقتصر الأمر على أن تكون العملية المتوخاة حصراً على ترجمة الأجنبي إلى العربية وإنما تعامل بالمثل. وهذا نفتقده مع الأسف في التعامل الإعلامي مع مؤسسات أجنبية تتولى تسويق كتابات ليست كلها في المستوى المناسب لقضايا الأمة، ويتم نشر هذه الكتابات بعد ترجمتها إلى العربية من دون أن تحذو الجهة المسوقة الحنو المقابل أي تسوق من الكتابات باللغة العربية ما تراه مناسباً.

تهفي التجارة

وعدا ذلك تهفي المسألة بمفردات أهل التجارة والأسواق أقرب إلى مجرد عملية إستيراد من دون تصدير. وأستحضر تشكيد أي من أشير إليه في شأن إمكانية التبادل التجاري إلى أننا في الفمانينات عشنا خطوة لافتة. في تلك الحقبة كُنت أنشُر في لندن مجلة

سياسياً بأرزاً في العمل السجاسي، وحقاً نستوري شخصياً لرئيس الوزراء، لا يمكن حرمانه منه بآلية صورة من الصور، ولا تعليقه على شرط أو قبول من جهة ما. إن الاستقالة على نوعين: استقالة حقيقية، واستقالة حُكمية. فالاستقالة الحقيقية تتحقق عندما يقوم رئيس الحكومة بتقديمها طوعاً من تلقاء نفسه؛ وللتعبير عن موقف سياسي معين؛ ولذا يمكن أن أعبر عنها بـ (الاستقالة الطوعية).

أما الاستقالة الحُكمية فتتحقق في جميع الحالات التي لا يقدم فيها رئيس الحكومة على الاستقالة من تلقاء نفسه، بل بعد تدخل الحكومة بحكم الاستقالة في حالات معينة ذكرها الدستور، مثل حالة سحب الثقة من الحكومة أو حل البرلمان، وغير ذلك من الحالات المماثلة. ولكي لا اطلل، ولا أخرج عن الموضوع؛ سأترك هذه التفاصيل لمقام آخر.

وتأسيساً على ما تقدم لا يمكن التسليم بقياس حكم الاستقالة الطوعية على حكم سحب الثقة؛ للفرق الكبير بين الاثنين من حيث الأسباب والنتائج. ولزيد من الألية المعززة أوجه إلى أصحاب الرأي الأول المخالف للإسئلة الآتية:- قد تبين لكم أن الدستور قضى بوجوب إجراء الاستجواب لرئيس الحكومة قبل الشروع بعملية سحب الثقة منه. وحيث إنكم قلتم إن الاستقالة ملتها كمثل سحب الثقة يجب أن تقتصر بموافقة وتصويت البرلمان، فهذا يعني أنه يجب استجواب رئيس الحكومة عند تقديمه الاستقالة الطوعية؟ فهل تقبلون بهذه النتيجة؟

خطاب مفتوح لسماحة السيد

علي السيستاني



عبد الخالق الشاهر

اربيل

في الأزمات تنجى إلى الله وأولي الأمر منا، واليوم جئت سماحتكم بقلب مفتوح ونية صافية بعد أن اتجهت منذ الاحتلال إلى اليوم بآكثر من مئة خطاب مفتوح ومشور وللأسادة المسؤولين في الدولة السياسية.. كتكتل في كتل شيعية أو سنية.. ولدت برلمانات تقودها تلك الكتل ويتعبر ادق يقودها زعماء تلك الكتل في ظل دستور وضوه هم ولم ينفذوا الكثير من إيجابياته وتفننوا في تنفيذ الضار منه ويتعسف شديد... الذي تغير في الدورة الأخيرة فقط هو أن الفصائل المسلحة دخلت إلى البرلمان، فضلاً عن أن سنة السلطة انضوت عناوينهم تحت الكتل الشيعية فصاروا عدة سن سنة الإصلاح سنة الفتح وما بدلوا تبديلاً واستغلوا فوضى النفوذيين الأمريكي والإيراني، والتدخلات التركية والخليجية لتحقيق فروع لم يضاهه فروع في تاريخ العراق نسميه تديلاً فساد اداري وفساد مالي..

السيد المالكي اضاع فرصة تاريخيه حيث لم يوجه كلمة تاريخيه الى شعبه يوم انسحاب القوات الامريكية المحلّة يقول لهم فيه اليوم خرج الاحتلال فلننتقل بحملة بناء وعمل لا يستثنى من الاشتراك فيها أي عراقي فالعراق عراق الكل فلنتصالح ولنبديا على بركة الله.

السيد العبادي لم يستغل فرصته التاريخية بالاستناد على الحراك الشعبي الرائع الذي حصل خلال حكمه ويقوم بخطوات جريئة وحقيقية بل ظل اسيراً لجزية رؤساء الكتل الكبيرة والدولة المنيقة التي كان السيد عادل عبد المهدي اول من اعترف بوجودها الا انه رغم رغبته الحقيقية في الإصلاح كان اسيراً أيضاً للتجاذبات الداخلية والاقليمية والدولية واضاع أيضاً فرصة اقوى واصلب حراك عراقي، وقد قلت في مقال سبق انه بمجرد قبوله التوافق الذي اتى به سيخسر ضاحيه ومستقبله كون المدعومين من الكتل سابقاً لم يحققوا شيئاً وكيف به بلا كتلة أو حزب، وإثنا ذلك رجوته أن يعرف ان الامر مختلف هذه المرة ولعل في خطبة المرجعية الجمعة نصاً واضحاً يؤكد ان الامور لن تعود إلى ما كانت عليه قبل الحراك. وجموت في مقال آخر انه ان استقال لم يحقق شيئاً عليه ان يقدم حزمة رائعة لشعبه وهو ان يكشف لنا اسماً، ثلاثة قاصمين فقط والجهات التي تقف وراءهم.

نسال اليوم هل ان الحل هو باستقالة الحكومة؟؟ نوات مرجعيات الرشيدة التي تعديل قانون الانتخابات واجراء انتخابات مبكرة..هذا ما فهمته انا، وهنا اسال من سيغير قانون الانتخابات؟؟ ومن سيعين الفوضيه الجديد؟؟ اليس البرلمان الذي يحكمه زعماء الكتل الكبيرة... والذين هم جزء من المشكلة وليسوا جزءا من الحل؟؟ وهل ان وجود مفوضية للانتخابات ضروري؟؟ اليس القضاء قادر على القيام بهذه المهمة؟؟ وليس القضاء اقدر عندما يتخلص مما كبلناه به وداخلنا واجباته مع هياتا لم يكن لقيامها مبرر الا الجهل او ان توجد لتفريغ القضاء من محتواه كاجلس الاعلى لمكافحة الفساد والحكمة الخاصة لمكافحة الفساد وهيئة النزاهة وهيئة المساءلة والعدالة؟؟

من سيدعل الدستور؟؟ البرلمان الذي شكل لجنة لتعديله بأربعة اشهر والقراءة الاولى بعد شهرين والثانية بعد كذا شهر؟؟ وهو البرلمان الذي قرأ القراءة الاولى لتعديل قانون حيز ومصادرة الاموال المخالف للدستور وثوابت احكام الاسلام تماما وضمت اشهر ست على القراءة الاولى وهو قابع منتظر حصول الموافقات المطلوبة؟؟ اليس هو نفس البرلمان الذي لم يتمكن من ان يخبرنا من المسبب في سقوط ثلث العراق؟؟ اليس هو البرلمان الذي صاح الشعب وانتفض فيفتح البرلمان ليعدل قانون التقاعد ويرفع الحد الانني فيرفع الحد الانني الى 500 الف وينزل رواتب اكثر من نصف مليون انسان فيهم ارامل وايتام الى 75 بالمئة من راتب الحد الانني فيكون نصيب لواء امد مستقيل او مدير عام مفسوخ العقد اقل من خمس راتب طفل والده نرويجي وجنسيته نرويجية وام عراقية من رفقا؟؟هل ان المشكلة تكمن في تعديل الدستور لانها تكمن في ضمانات تطبيقه؟؟

بسلسلة من عشر مقالات حاولت ان اوضح خروق الدستور في الولاية الاولى للسيد المالكي فوجدت اني ذكرت عشرات الخروق وانا لا ازل في المادة 35 ففوقت لأن الدستور مواده المتبقية كثيرة خصوصا بعد المواد التي ادخلت بعد المادة 39 بقدره قادر اليوم هناك رقم هو الرقم الاصعب في المعادلة السياسية وهو مصدر الدستور وحماني كونه (مصدر كل سلطة ومصدر كل تشريع) وهذا الرقم يخطن من تصور ان السلاح والمال والحيلة والمراهنه على الوقت يمكن ان تلويه عن عزمه بعد ان تراكم عليه جبل الظلم فكانت صولته السلمية الباطلة هي التي اعادت لنا الثقة بانفسنا اولا ويشعبنا بعد ان اسابنا اليأس لسنتين طوال حتى تخيلنا اننا سنرحل للأخرة دون ان نرى بطولة شعبنا تبعث من اليوم ومنها الكريم قوتكم ليست هي قوتكم فيما مضى فاليوم معكم الرقم الاصعب (الشعب) التائر وليدكم ماء، عشرون الف جريح وخمسة شهيد ولعل مرجعياتا الرشيدة ليست بحاجة لن يعلمها من هو الطرف الاكثر حرصا والناصح والاكثر قدرة... المجريسون الذين لم يعاقبوهم قتلة هؤلاء لحد الآن الا بالنقل والاستقدام مع بضعة اعداد من المعاقبين ام ثوار تشرين السلميين